

معايير الحوكمة الانتخابية بين النظرية والتطبيق

بوعلام حمو

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص

يعتبر متغير الحوكمة الانتخابية المتغير الخامس لضمان مصداقية الانتخابات في الديمقراطيات الناشئة، بالرغم من أنها ما زالت تتجاهلها الدراسات المقارنة المتعلقة بالديمقراطية. هذا المقال يحاول تطوير بعض الأدوات التحليلية التي تساعده على تقديم التحليل المقارن لهم هذا الموضوع المهم. ذلك لأن مفهوم حوكمة الانتخابية يمس كل مراحل صناعة القاعدة، تطبيق القاعدة، والتراضي طبقاً للقاعدة. كما يحدد بند ضمان سلامة الإجراءات التي تؤدي إلى جواهر عدم اليقين في اعتبار الانتخابات الديمقراطية موضوع أساسي في بناء دولة القانون، في حين أنها جزء لا يتجزأ من ظروف غير محددة اجتماعياً ومؤسساتياً والتي تدخل عادة في عملية صياغة المفاهيم وتحديد المواقف منها، لذلك أوجب قبل الحديث عن النظم الانتخابية في حد ذاتها، إعادة صياغة مفهوم الحزب السياسي، الذي يعتبر أهم عنصر في النظم الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الانتخابية، الديمقراطية، الدراسات المقارنة، الديمقراطيات الناشئة، الانتخابات.

Abstract:

Electoral governance is a crucial variable in securing the credibility of elections in emerging democracies, but remains largely ignored in the comparative study of democratization. This article develops some basic analytical tools to advance comparative analysis and understanding of this neglected topic. It conceptualizes electoral governance as a set of related

activities that involves rule making, rule application, and rule adjudication. It identifies the provision of procedural certainty to secure the substantive uncertainty of democratic elections as the principal task of electoral governance. while socially and institutionally embedded, matters most during the indeterminate conditions that typically attend democratization. Finally, it outlines a research agenda that covers the comparative study of the structures as well as the processes of electoral governance .

Key words: electoral governance – democratization- comparative study- emerging democracies- elections

إذا كانت أغلب الدول العربية، ودول المغرب العربي، قد استطاعت ولو نسبيا من جعل الانتخابات أداة سياسية لإرساء المشاركة المكثفة للسكان في تسيير شؤونهم المحلية على الأقل، فإنه في المقابل لم تكسب الرهان كله في جعل الانتخابات تسمو إلى مستوى المؤسسي خاصية في ما تعلق بالتنمية مستدامة، وتوفير الاستقرار والأمن العام. وهنا لابد لنا من باب الحرص بالمسؤولية أن نشير إلى أن الخبرة التي اكتسبتها النظم الانتخابية في المغرب العربي، ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير مسoterتها القانونية والقيمية. كما كانت وراء تبني نجاعة كبيرة في تبسيط التوجهات الإستراتيجية للدولة على الأقل. ويظهر ذلك جليا في قدرتها على تجاوز العوائق والأزمات التي يشهدها المناخ السياسي الداخلي والإقليمي. هذا ما يجعلها ولو تحليليا تتمتع بصفة الحكماء.

إن العديد من المفاهيم قد لا تكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى نفسه أو الدلالات نفسها التي تعكسها اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، ويعد مفهوم الحكماء من أكثر هذه المفاهيم التي تخلص لمثل هذا النوع من المفارقات، حيث تمت ترجمة La Gouvernance في العربية إلى العديد من الكلمات من قبيل "الحكامة"، "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم"، "الحكم الصالح"، "الحكم الرشيد، لكن هذه

الدراسة اعتمدت على فعل الحكومة لتبيان اثر الهندسة الانتخابية في معالجة هذه المسائل.

إن هذا المفهوم جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال والتقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الإختلالات، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تئية السياسية. وبناء على ذلك، يتطلب الأمر وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة بمركزيتها ومختلف الفاعلين السياسيين، بشكل يسهل المشاركة في تدبير الشأن العام، وعقلنة مسار اتخاذ القرارات.

لقد أصبح مفهوم الحكامة ذا ارتباطات عالية مع الكثير من المفاهيم مثل الديمقراطية، حقوق الانسان، المساواة، الاقتدار السياسي؛ هذا ما جعل الكثير من المنظمات الدولية، تجعله محورا من محاور الاستراتيغيات الخاصة بالمساعدات المالية. هذه الاستراتيجية جعلت من المفهوم يخرج عن اعتباره مجرد مجموعة من الاساليب، والاجراءات المركزية الخاصة بالدولة، إلى علاقات عضوية ضمن النسق السياسي العام. وعليه، حمل المفهوم الكثير من القيم المعيارية للديمقراطية والانصاف، حيث تهدف في الوقت ذاته إلى تحقيق وإدامة حالة من الشرعية في المجتمع من خلال إقرار كل من الشفافية والمساءلة وحكم القانون، مع تعزيز المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من أجل بلوغ مستوى معيشى أفضل لكافة أفراد المجتمع على توع فئاتهم وثقافاتهم. لكن الواقع السياسي في المغرب العربي يفرض الكثير من النقاط التي يجب ان يتوقف فيها الباحث، بحيث يغلب على المجتمعات المغاربية الكثير من عدم اليقين في الوحدات الضرورية لبناء نظم انتخابية تتمتع بحكامة جيدة، وأولى هذه النقاط، وجود فهم جيد وتقبل للظاهرة الخزينة.

أولاً: الأحزاب السياسية بين التنمية السياسية والتحديث.

إن أغلب الدراسات التي تهم بالأحزاب السياسية عامة في العالم الثالث تنتهي إلى أدبيات التنمية السياسية. لذلك يعتبر اقتراب التنمية اقترباً مهماً في تحليل الظاهرة. وقد كان لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي برئاسة "جابرييل ألموند" Gabriel Almond الدور الفعال في دفع هذا النوع من الدراسات، فأصبحت أفكار التنمية السياسية أفكار ذات حدين، من حيث أنها كانت وما زالت مبنية على كل دول العالم الثالث، وكستانس تسعمله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الليبرالية من أجل إحداث تنمية سياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى إقامة نظم ليبرالية. الأمر الذي جعل مدخل التنمية السياسية يحمل في بداية نشأته خليط بين الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية والطموحات التنموية.

إن الاختلافات والاجتهادات الواسعة حول التحديد الدقيق لمفهوم التنمية السياسية دفع "لوسيان باي" Lucian Pye إلى إحصاء عشرة تعريف مختلفة لمفهوم التنمية السياسية في دراسته المسحبة لأدبيات التنمية في منتصف السبعينيات⁽¹⁾. لكن لا يمكن إغفال أن عملية إحداث التنمية السياسية في الدول المستقلة حدثاً تدخل ضمن نظرية اشمئز هي نظرية التحديث Modernization، والتي تقوم أساساً على التفرقة بين الحداثة والتقاليد، والنظر إلى عملية التحديث على أنها مجرد مشكلة فنية، بحيث يكفي بذلك الانتقال الخططي من الحياة التقليدية إلى حياة الحداثة عبر تقمص المذاجر الغربية الليبرالية، مما جعل مفهوم التنمية السياسية من منتصف السبعينيات إلى منتصف السبعينيات يعبر بالدرجة الأولى عن مفاهيم التحديث.

ورغم أن التنمية والتحديث متداخلان فعلياً فإنهما متمايزان تحليلياً⁽²⁾. فالتنمية كانت تاريخياً موضوع القوى الاجتماعية والسياسية النابعة

من الحراك والضغوط التي يمارسها المجتمع، أما التحدث فكان دائما النتيجة النهائية لسعى النخب الحاكمة لتعظيم قوتها. كما تتميز التنمية بأنها شاملة، بحيث تمس كل شرائح المجتمع، عكس التحدث الذي ينبع منهجا منفعة "برجماتي" Pragmatism نحو ما هو ضروري من الموارد⁽³⁾. لكن التطورات التي حدثت في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، لم تؤدي إلى تحقيق التغيير المنشود نحو نقل الحادثة بسلوكياتها ومؤسساتها، وإنما أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور عجز في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، هذا ما دفع الباحثين إلى ضرورة البحث عن صيغة توازن بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي⁽⁴⁾.

ثانيا - ظروف نشأة الأحزاب السياسية.

لقد قدم مدخل التنمية السياسية إطارا نظريا، وأدوات منهجية متعددة لدراسة الظاهرة الخزية، كان أهمها مدخل أزمات التنمية السياسية وأثرها في نشأة وتطور وتعدد الأحزاب السياسية من جهة، ودور الأحزاب السياسية في إثارة وحل مشاكل التنمية، مثلها مثل البيروقراطيات والجيش والقيادة الكاريزمية⁽⁵⁾.

وفي هذا الصدد ربط كل من "البارومبارا وويتر" Josep Lapalombara and Myron Weiner⁽⁶⁾ بين أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الخزية، وقد ركز الباحثين على أربعة أزمات يرون أنها ساهمت في نشأة أغلب الأحزاب السياسية في العالم الثالث، وهذه الأزمات هي: أزمة هوية، أزمة شرعية، أزمة مشاركة وأزمة تغلغل⁽⁶⁾. رغم أن الفضل في إدخال اقتراب الأزمات في التحليل السياسي يعود إلى لوسيان باي Lucian Pye ، الذي استعمله لدراسة ظاهرة التخلف السياسي والتنمية في العالم الثالث⁽⁷⁾.

أزمة الهوية: إن الحديث عن أزمة الهوية، هو الحديث المباشر عن غياب فكرة المواطنة، هذا ما يؤدي إلى انتقال الولاء السياسي من الدولة والحكومة إلى ولاءات ضيقة قائمة على أساس عرقي أو ديني. وبتعدد المجموعات البشرية تكون أمام تعدد الولاءات السياسية، هذا ما يدفع بكل جماعة بشرية إلى المطالبة بتبديل سياسي خاص بها، وتستعمل لذلك وسائل عديدة من بينها الأحزاب السياسية. وبهذا تكون أزمة الهوية من بين المصادر الأساسية لنشأة الأحزاب السياسية وتعددتها⁽⁸⁾.

أزمة الشرعية: نقصد بأزمة الشرعية "افتقار حكم الصفوات إلى رضى الجماهير، وذلك باعتلاء الصفة سدة الحكم واستقرارها فيه على الرغم من عدم استناد حكمها على أي رصيد يذكر من رضى الشعب الخاضع لذلك الحكم"⁽⁹⁾، تجسدت هذه الظاهرة بوضوح بعد حصول دول العالم الثالث على استقلالها، وتولي مجموعة من الأفراد أو شخصية واحدة السلطة، بحجة أن كان لها الدور المحرري في النضال من أجل استقلال البلاد. وتظهر أزمة الشرعية عند عجز السلطة القائمة على تلبية مطالب الجماهير التي تكشفت وتحولت إلى ضغوط، الأمر الذي يولد بيئة سانحة لظهور أحزاب سياسية تخذل من هذه المطالب أرضية خصبة لبناء أيديولوجيتها، ومن إرادة الجماهير قوة لمواجهة السلطة⁽¹⁰⁾.

أزمة المشاركة: تنتج أزمة المشاركة من دور التحديد السياسي في دفع الحراك الاجتماعي، والذي بدوره يعمل على توسيع المشاركة السياسية إلى شرائح اجتماعية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما بالنسبة للصفوة التي في سدة الحكم فإنها ستعمل أيضاً لحفظ على مكانتها ومصالحها، وذلك بوضع مجموعة من الضوابط السياسية والقانونية لحفظ على الوضع القائم، هذا التعارض في المصالح يدفع المحكومين إلى

ضرورة تنظيم أنفسهم في شكل أحزاب سياسية، تكون في غالب الأحيان أحزاباً يسارية لتمثيل الفئات المحرومة من المشاركة السياسية⁽¹¹⁾.

أزمة التغلغل: تعتبر أزمة التغلغل من الأزمات التي على إثرها تنشأ وتشتت الأحزاب السياسية في العالم (العالم المتقدم أو العالم المتخلف). ومفهوم التغلغل يعني التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي تمارس سلطتها عليه، والتغلغل لدى الصفة الحاكمة هو قدرتها على التحكم وفرض كافة القوانين على كل التراب الوطني، وتسهيل ممارسة النظام السياسي لقدراته بأحسن صورة⁽¹²⁾. وتقاس قدرة السلطة السياسية على التغلغل بمعايير :

المعيار الأول: يتمثل في قدرة الدولة على فرض قوتها المادية (الإكراه البدني المشروع) بعض النظر عن رضى المحكومين، وذلك لفرض امتثال أفراد المجتمع للقوانين من جهة، وفرض الاستقرار السياسي من جهة أخرى.

المعيار الثاني: يتمثل في قدرة الحكومة المركزية في فرض ثقافة سياسية معينة على المحكومين، والثقافة السياسية كما عرفها "جابريال آلموند" Gabriel Almond عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحساس والمعلومات والمهارات، والهدف من نشرها هو خلق أو تعزيز شرعية النظام السياسي القائم. وأعتبر آلموند أنه إذا أعتقد المواطنون في ضرورة طاعة القوانين فإننا بذلك نتحدث عن مستوى مرتفع للشرعية، أما إذا رأوا أنه لا يوجد سبب للطاعة أو أن طاعتهم ناتجة عن خوف، فإننا مع مستوى متدني للشرعية⁽¹³⁾، لذلك فأي تراجع في قدرة السلطة السياسية على التغلغل يولد فرص سانحة لنشأة الأحزاب السياسية - ولو سرياً - التي تجد أمامها مادة أولية لبناء عقيدة سياسية قائمة على الرفض والاحتجاج، لكن هذه الظاهرة ليست خاصة بدول العالم الثالث فقط، بالرغم من أنها تعرفها بدرجة كبيرة،

بل نجد لها أيضاً لدى الأنظمة السياسية المتقدمة⁽¹⁴⁾. فالنظام السياسي الكندي يعني من أزمة تغلغل في إقليم "الكيبيك" الذي يتكلّم سكانه اللغة الفرنسية، كما نجد نفس الأزمة لدى النظام السياسي البريطاني في منطقة ايرلندا الشمالية، ولدى النظام الإسباني في إقليم الباسك، كما نجد لها لدى الأنظمة السياسية العربية أيضاً، في النظام السياسي العراقي بمنطقة كردستان العراق⁽¹⁵⁾.

ترتبط في كثير من الأحيان بين هذه الأزمات علاقة سببية تتبعية، وتعمل الظروف الخاصة بكل مجتمع على إعادة ترتيب الأزمات من حيث الأهمية ومن حيث الترتيب الزمني لظهورها، كما يمكن لهذه الأزمات أن تظهر في وقت واحد وفي مجتمع واحد، لذلك ظهور الأحزاب السياسية وتعددتها يكون مرهوناً بمدى قوّة أثر كل أزمة على أفراد المجتمع⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: ضرورة ضبط الهوية الإجرائية للحزب داخل النظم الانتخابية.

تحتّلّ أغلب النظم الانتخابية في العالم الثالث على تعريف الظاهرة الحزبية، وتختلف التعاريف حسب طبيعة النظم السياسية والقيم التي تحملها، فنها ما تعتبر الأحزاب السياسية بدعة وخارجية عن الدين، ومنها ما يعتبرها مجرد جمعيات سياسية، لم تسموا بعد لمستوى الظاهرة الحزبية، ومنها ما يسمى الأسماء بسمياتها. تعتبر عملية تحديد مفهوم الحزب السياسي نقطة هامة في دراسة النظم الانتخابية، وخطوة ضرورية في رسم حدودها وتحديد المفهوم بذلك ينقسم إلى قسمين، تحديد لغوی وتحديد اصطلاحی، في بينما يساعدنا التحديد اللغوی على معرفة مجموع القيم التي يحملها هذا المفهوم باعتبار اللغة وعاء ثقافة الشعوب، فإن التحديد الاصطلاحي يمثل ثمرة الجهد العلمية في تعريف ودراسة ظاهرة الأحزاب السياسية وتعددتها.

أ- التعريف اللغوي للحزب السياسي.

إن كلمة *Parti* في اللغة الفرنسية، و*Party* في اللغة الإنكليزية تعني في كل الأحوال الجزء من الكل⁽¹⁷⁾. وانتقلت هذه الكلمة في التراث الغربي من المجال العسكري إلى المجال السياسي في العصور الوسطى، فكانت تطلق كلمة حزب على "السارية المكونة من مجموعة من الأفراد المسلحين، والتي انشقت وتمرت لقتال الكتيبة"⁽¹⁸⁾. الأمر الذي حمل الكلمة معاني مثل الانشقاق والتمرد. ويظهر هذا المعنى جلياً في الفلسفة السياسية القديمة، حين اعتبرت مفهوم الحزب مفهوماً مخالفًا للطبيعة الإنسانية التي تسعى في غالب الأحيان إلى البحث عن التجمع والأمن والاستقرار⁽¹⁹⁾.

كما ارتبط مفهوم الحزب في الحضارة الرومانية، بالمارسة السياسية حول تأييد أو معارضة القائد السياسي أو العسكري، فكان مشروع الإصلاح الدستوري في الحضارة الرومانية الدافع وراء ظهور أحزاب مثل حزب الأحرار وحزب الشعب، التي كانت تتنافس حول مواضيع مثل المساواة والعدالة والأجانب في الحضارة الرومانية⁽²⁰⁾. وبالتالي أثر الأصل على المفهوم وحمله بقيم مثل التشتت والانقسام وانعدام السلم والأمن، وبقيت هذه القيم لصيقة بمفهوم الحزب إلى غاية العصر الحديث، الأمر الذي دفع في كثير من الأحيان القيادة السياسية في الدول الغربية إلى اعتبار الحزب مفهوماً مرادفاً للتشتت والانقسامات والمحروbs الأهلية⁽²¹⁾.

أما في التراث العربي، فإن كلمة حزب جاءت في لسان العرب لابن منظور بمعنى "النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن حصته، وجاء بمعنى الطائفة، السلام، الجماعة من الناس، وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم وإن لم يلق بعضهم بعضاً، وأحزاب الرجل جنده وأصحابه والذين على رأيه، وأحزاب هم من ناهظوا الرسول محمد (ص) في واقعة

الأحزاب⁽²²⁾. والحزب الصنف من الناس، قال ابن الأعرابي الحزب الجماعة، والحزب (بالجيم) النصيب، والحاذب من الشغل ما نابك، والحزب الطائفة والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام، وحاذب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزاباً، وحزبهم جعلهم كذلك وحزب فلان أحزاباً أي جمعهم وتحاذب لها أي تعصب وتسعي، وحزبه الأمر يحزبه حزباً نابه واشتد عليه وقيل ضغطه والاسم الحزابة وأمر حاذب⁽²³⁾.

ب - التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي.

إن تحديد المفهوم أهمية كبيرة في البحث العلمي الذي يسعى لصياغة النظريات العلمية، لذا ينصب جهد العلماء في المراحل الأولى من البحث في إيجاد المفاهيم الواضحة والدقيقة والمعبرة عن الظاهرة محل الدراسة، والعمل على جعلها أكثر تكيفاً مع ما يطرحه المحيط من مستجدات، وفي هذا الصدد يعرف عبد الباسط محمد حسن المفهوم على أنه: "الصفات المجردة التي تشتراك فيها الأشياء والواقع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها أو شيئاً بذاته"⁽²⁴⁾.

فالمفهوم في العلوم الإنسانية يحمل قيم وأفكار الجهة التي تعمل على إنتاجه وتحديده، هذا ما يجعله في غالب الأحيان موضع قبول أو رفض من طرف المجتمعات التي يتوجه إليها، لكن رغم ذلك يبقى لتحديد المفهوم دور هام في وضع المشكلة البحثية والإجابة عنها، و اختيار الاقترابات والمناهج الصالحة لدراسة الموضوع، الأمر الذي يجب على الباحث في العلوم السياسية أن يستقصي المفاهيم والتعاريف التي يستعملها في دراسته، والعمل على معرفة المجتمع العلمي الذي أتجهها، والمفهوم المعرفي الذي يحتضنها⁽²⁵⁾.

قد يكون من المفيد عرض مجموعة من التعريفات والاقربات التي استخدمت في دراسة الأحزاب السياسية، بغية الوصول إلى تعريف يجمع الصفات التي يتصف بها الحزب السياسي ويمنع اختلاطه مع المفاهيم الأخرى القريبة منه، لذلك فإن هذه التعريفات تقسم إلى اتجاهين. الاتجاه الأول يعتمد على الجانب التنظيمي في تعريفه للظاهرة الحزبية، أما الثاني فإنه يركز على الجانب الوظيفي.

إن الاتجاه التنظيمي في تعريف الحزب السياسي، يركز على الطريقة التي يتم بها تنظيم الحزب، باعتبار أن لكل تنظيم سياسي شكل ومدى انتشار معين يميزه عن باقي التنظيمات الأخرى. ويتصدر قائمة هذه التعريفات، تعريف "موريس ديفرجيه" Maurice Duverger الذي يعتبر كتابه المشهور "الأحزاب السياسية" من الكتب الكلاسيكية في دراسة الأحزاب السياسية، وجاء هذا التعريف في مرحلة كان يصعب فيها تحديد مفهوم الحزب السياسي وتمييزه عن باقي التنظيمات السياسية الأخرى مثل الكلمة البرلمانية والتوادي السياسية، ويعرف "ديفرجي" الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الطوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد بينها نظم تعمل على ترابطها وتناسقها"⁽²⁶⁾. ويدفع التعريف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين مفهوم الحزب السياسي والكلمة البرلمانية من حيث التنظيم والانتشار، ولهذا الغرض كتب "ديفرجي" في مطلع كتابه أنه لا يسعى بهذه الدراسة إلى وضع تعريف دقيق للحزب، بقدر وضع أسس علمية لدراسة الظاهرة الحزبية⁽²⁷⁾.

في نفس السياق تأتي كتابات "توم بوتومور" Tom Bettomer للتأكيد على صيغورة العلاقات الاجتماعية وما تفرزه من تنظيمات سياسية تسعى من خالها المحافظة على ذاتها واستقلالها، فبوتومور يرى أن الأحزاب السياسية

هي "تشكيلات سياسية عالية التنظيم، تتجه إلى تطوير حياة خاصة بها، ومستقلة جزئياً عن المعلم الاجتماعية التي خلقتها في الأساس وعن بعثتها المتغيرة، وهي قد تكتسب عناصر الديمومة في النظام السياسي".⁽²⁸⁾

أما الاتجاه الوظيفي فأنه يسعى للابتعاد عن كل ما هو تنظيمي بنوي والاهتمام بمفهوم الوظيفة، التي يعتبرها وحدة صالحة للمقارنة من جهة، وتسمح بدراسة الحزب في حالته الديناميكية من جهة أخرى. وهو بذلك يبتعد على الدراسات البنوية باعتبار أن بنية الحزب السياسي تختلف باختلاف الزمان والمكان، وفي هذا الصدد يعتبر طارق الهاشمي الأحزاب السياسية بأنها "مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتحتاجهم مبادئ ومصالح معينة، ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها".⁽²⁹⁾ كما يعرف "ريمون آرون" Aron Raymond الحزب السياسي "تنظيم منسق ومستمر لعدد من الأفراد يسعون لممارسة السلطة، بالحفاظ عليها أو تقاسمها مع آخرين"، وهو بذلك يرى أن الوظيفة الأساسية للحزب تمثل في ممارسة السلطة والعمل على الحفاظ عليها.⁽³⁰⁾ في نفس المسار يأتي تعريف أنتوني Anthony الذي يعرف الحزب السياسي على أنه "تحالف أفراد يعملون من أجل التحكم بالوسائل الشرعية في جهاز الحكم".⁽³¹⁾ ويتفق أنتوني مع آرون على ضرورة وجود مجموعة من الأفراد يجندون لممارسة السلطة، لكنه يختلف عنه في شكل وطريقة مارسها، فأنطوني يرهن وجود الأحزاب السياسية بوجود ممارسة وتحكم شرعي لوسائل الحكم، عكس آرون الذي ترك في تعريفه غموض حول هذا الموضوع.

فأما "جوزيف شونبتر" Joseph Shumpeter فاعتمد في تعريفه للحزب السياسي على مفهوم المنافسة، وهو بذلك يرهن وجود الأحزاب السياسية بوجود مناخ تنافسي ديمقراطي من أجل تحقيق هدف هذا التنظيم والمتمثل

أساساً في الوصول إلى السلطة، ففي هذا السياق يعرف الحزب السياسي على أنه "مجموعة أفراد يدخلون حلبة المنافسة للوصول إلى السلطة"⁽³²⁾. ويعرف "كينث جاندا" Kenneth Janda الأحزاب السياسية على أنها "تنظيمات هدفها وضع ممثلها المعلنين في موقع الحكم"⁽³³⁾. لكن ما يأخذ على جاندا أن عملية وضع ممثلين في الحكم، ليست من اختصاص الأحزاب السياسية فقط، بل تستطيع الجماعات الضاغطة أيضاً القيام بنفس العملية، كما تستطيع التنظيمات الغير الرسمية أيضاً وضع ممثلين لها في الحكم⁽³⁴⁾. ونفس القول يمكننا تطبيقه على تعريف آفريل ريجز A.Regis الذي يعتبر الحزب السياسي "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات"⁽³⁵⁾.

وأما بالنسبة إلى "سارتوري" Giovanni Sartori فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه "أي جماعة سياسية تقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"⁽³⁶⁾. لكن هذا التعريف لم يستطع به سارتوري تبيان الفرق بين الحزب السياسي والكلمة البرلمانية. هذا النقص تداركه تعريف محمد السويدي للحزب السياسي، بحيث يعتبره "تنظيم سياسي له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق المبادئ"⁽³⁷⁾. وهو بذلك أضاف هدف الوصول إلى الحكم، الذي يعتبر من أهم مميزات الحزب السياسي عن باقي التنظيمات السياسية.

يركز المفكر الألماني "ماكس فيبر" Max Weber في تعريفه للحزب السياسي على العلاقات الاجتماعية وما ينبع عنها من تبادل المصالح، سعياً منه للخروج من دائرة الدراسات القانونية البنوية إلى ما هو ديناميكي، فكلمة حزب لدى ماكس فيبر تستعمل لتحديد العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الجماعي، والانتهاء القائم على التجنيد الحر من أجل ضمان السلطة للأفراد

المسيرين داخل مجموعة مؤسسة لتحقيق مزايا مادية ومعنوية لمناظلها⁽³⁸⁾. وبهذا يكون قد خرج عن التعاريف السابقة التي ربطت وظيفة الأحزاب السياسية بالانتخابات والدفاع عن المصلحة العامة، إلى اعتبار الحزب مؤسسة قائمة على الربح المادي والمعنوي، وهو يناظر بذلك الحزب السياسي بالمؤسسة الاقتصادية التي تسعى إلى ضمان حياة أطول لمصالحها الخاصة⁽³⁹⁾.

رغم سعي الاقرابين في تقديم تعريف جامع مانع للحزب السياسي، إلا أنهم لم يفلحوا في كثير من الأحيان في فصله كمفهوم عن باقي المفاهيم الأخرى مثل (الجمعيات السياسية والكل البرلمانية والنواحي السياسية)، لهذا جاءت الدراسة التي قدمها كل من "لابومبارا ووينر" Joseph Lapalombarda and Myron Weiner حول الظاهرة الخزية في العالم الثالث عامة، وشمال إفريقيا خاصة بأربعة معايير لفصل مفهوم الحزب السياسي عن باقي التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى مثل (جماعات الضغط، النواحي السياسية، الأجنحة والكل البرلمانية، الحركات الاجتماعية والسياسية)⁽⁴⁰⁾.

المعيار الأول: يتمثل في استمرارية التنظيم، ويعني ذلك وجود تنظيم مداه العمري غير مرهون بالمدى العمري للقادة المنشئين له⁽⁴¹⁾.

المعيار الثاني: يتمثل في امتداد التنظيم، ويقصد بذلك امتداد التنظيم على المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة بين الوحدات الوطنية والمحلية.

المعيار الثالث: يتمثل في وجود رغبة صريحة ومعلنة لدى القادة على المستوى الوطني والمحلي لممارسة السلطة، منفردين أو بالتألف مع الآخرين في النظام السياسي الحالي أو القادم، وهذا المعيار يبين الفرق بين الحزب السياسي والجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية.

المعيار الرابع: يتمثل في حصول الحزب السياسي على تأييد شعبي على مستوى الأعضاء وعلى مستوى المُنتخبين. إن هذا المعيار يميز الحزب عن النادي السياسي الذي يصفه "جون شارلو" Jean Charlot بمخبر الأفكار (جماعات ضغط على مستوى الأفكار) الذي يساهم في إعطاء الأطر الفكرية والنظرية للأحزاب السياسية دون أن يسعى للحصول على تأييد شعبي.

رابعاً: تثمين قيم الحكومة داخل النظم الانتخابية.

تعتبر مرحلة حوكمة النظم الانتخابية من بين أصعب المراحل التي تعرفها المجتمعات الحديثة، خاصة وانها تتطلب فنيات عالية في تحويل تلك القواعد التوصيفية، إلى منطق عمل جماعي، وفي هذا الإطار يمكن تحديد أربعة متغيرات أساسية تحكم في صحة النظام من عدمه⁽⁴²⁾.

إن عملية الربط بين المفاهيم المتناقضة كالعدالة، المساواة، المصلحة الخاصة، المصلحة العامة، الحرية الفردية، الصراع السياسي، المجال العام تدخل كلها ضمن عملية بناء الثقافة السياسية. هذا المفهوم الذي ازداد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة عند بداية استقلال الأمم عبر العالم، وظهور الكثير من الفظواهر الاجتماعية والسياسية التي توجب على العلوم الاجتماعية دراستها، ومحاولة البحث عن نظريات جديدة تصفها وتفسرها وتستشرف مستقبلها. وفي هذا الصدد استخدم كل من غابريال آلموند Gabriel Almond، سيدني فايربا Sidney Verba مفهوم الثقافة السياسية كوحدة تحليلية تساعد على استيعاب المفاهيم السابقة الذكر، وإحداث التوازن السياسي للمجتمع الكلي، ونقل الصراع من الصراع على مكونات الخير العام المنشود من طرف النظريات الكلاسيكية إلى خارج النظام السياسي (مجموع المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة وتصنع القرار)، وبذلك ساهمت في ظهور الاقترابات القائمة على المتغيرات الغير الرسمية.

وفي هذا المجال سعت الدراسة القيمة التي قدمها أولسن Mancur Olson في كتابه The Logic of Collective Action الصادر سنة 1965 إلى الانتقال من اختزال المصالح الخاصة في الاستعداد الجماعي للجتماع Unsocial Sociability لبناء الصالح العام، إلى مفهوم جديد سمى بالشؤون العامة public goods to public affairs Logic of collective action. وهذا بغيت كسر منطق العمل الجماعي أولسن لهم فقط مصلحة مشتركة في الصالح العام، ويختفظون بمصالحهم الخاصة قدر مساهمتهم في ذلك. هذه النظرية أُسست القواعد العامة للسلوك السياسي في الدولة الحديثة، ومنطق السلوك الانتخابي الحديث⁽⁴³⁾.

لقد أصبح مفهوم الشؤون العامة Public affairs في الدول الحديثة يضمن وحدة سلية ومتجاوبة لمكونات النظام السياسي من جهة. ومرجعية الواقعية في السلوك السياسي والانتخابي للمواطن من جهة أخرى. كما أصبح يضم كل من التنظيمات الاجتماعية الغير الرسمية، التنشئة السياسية، الاقتدار، وكفهوم مناهض للتبعية السياسية التي تنتهجها الأنظمة الشمولية. فالديمقراطية الحديثة على خلاف الفكر الكلاسيكي تقوم على جزء من اللامبالاة والعزوف على المشاركة، الأمر الذي يجعل من المواطن أقل عرضة للشعبوية، واستبدال اهتماماته البريتورية بفضاء من المصالح، وبهذا المنطق يجبر النظام السياسي على ترك الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفتها الأساسية، والمتمثلة في تجميع المصالح والتعبير عنه⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من أن الدولة في العصر الحديث تطرح الكثير من التفضيلات بخصوص قوات التمثيل التي تعبر عن مصالح المحكومين، إلا أنها

تفصل دائماً الاحتفاظ بالاقتراع العام كأداة من أدوات النظام السياسي. لكن تبقى ثلاثة حقائق لابد من ملاحظتها باهتمام:

1 - تظل القنوات الانتخابية من أكثر الآليات وضوحاً في التعبير الديمقراطي عن الحقوق والمصالح.

2 - إن الحق في الاقتراع العام، يعني مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين في الانتخابات، ولكن فلسفة الحق، تقتضي عدم ترتيب أي التزام شخصي، بحيث يستطيع الفرد أن يمارس هذا الحق أو أن يمتنع عنه، دون أن يترتب عن ذلك جزاء ولا عقاب. وباعتباره حق شخصي وجب عدم تقيده.

3 - إن مبدأ الحق في الاقتراع العام ومشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة العامة، ومبدأ السيادة الأمة مفاهيم متناقضة، فمفهوم السيادة الشعبية لا تعود إلى أفراد المجتمع بل تعود إلى شخصية معنوية مستقلة عن الأفراد الطبيعيين، وهذه الشخصية المعنوية هي الأمة، وإن الأفراد الذين يمارسون حق التصويت يقومون به نيابة عن الأمة، ولا يترتب عن ذلك أي حق سوى ما تراه الأمة أهل لذلك، فباسم الأمة توضع مجموعة من الشروط التي يجب أن توفر في المقابل على التصويت، أو في بعض الحالات تزعزع من بعض الأفراد نتيجة وظائفهم أو حرمانهم منها⁽⁴⁵⁾.

المواضيع

1 - أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكتاب: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص.31.

2- Frances Hagopian, “Political development, revisited”, Comparative Political Studies, Vol. 33, No. 7, September 2000, p. 881.

3- Anibal Perez-Linan, Op., Cit., p.165.

4 - Frances Hagopian, Op., Cit., p. 900.

5 - Valerie Bunce, “Comparative democratization”, Comparative Political Studies, Vol. 33, N°. 6, September 2000, p. 709.

- 6 - أحمد وهباني، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000) ، ص.11.
- 7 - أحمد وهباني، المرجع نفسه ، ص.11.
- 8 - للمزيد من التفصيل أنظر :
- Jocelyn A. J. Evans and Jonathan Tonge, "Problems of modernizing an ethno-religious party", Party Politics, Vol.11, N°.3, 2005,p. 322.
 - JAMES R. SCARRITT, "The interaction between democracy and ethnopolitical protest and rebellion in Africa", Comparative Political Studies, Vol.34, N°.7, September 2001, pp.800-827.
 - Perry Mars, "Ethnic Politics, Mediation, and Conflict Resolution", Journal of Peace Research, vol. 38, N°. 3, 2001, p. 363.
- 9 - أحمد وهباني، مرجع سابق ، ص.18.
- 10 - Carrie Manning, "Assessing African party systems after the third wave", Party Politics, Vol. 11, N°.6, p.710.
- 11 - أحمد وهباني، مرجع سابق ، ص.58.
- Henrik Tham, "Law and order as a leftist project?", Punishment & Society, Vol. 3, N°.3, 2001, p.420.
- 12 - لقد ساهم الاقرابة الوظيفي الذي أتى به " جبرائيل الموند " في تقديم الكثير من البائل والمداخل النظرية، وفي تحليله لوظائف النسق السياسي أعطى الموند مجموعة من القدرات أو الوظائف تستطيع من خلالها قياس مستوى أداء الأنظمة السياسية، ومن بين هذه القدرات هناك : القدرة الإستخراجية، القدرة التوزيعية، القدرة التنظيمية، القدرة الرمزية، القدرة الفطبية، القدرة الاستجابة. للمزيد من التفصيل أنظر :
- جابريل الموند وبجهام باول الإن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر (نظرة عالمية) ، (ترجمة هشام عبد الله) (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998) ، ص.70.
 - جبرائيل الموند وبسام بويل ، السياسة المقارنة إيطار نظري، (ترجمة) محمد زاهي المعيري (تونس: منشورات جامعة قار يونس ، 1996) ، ص. 103.
 - محمد شليبي ، مرجع سابق ، ص.177.
- 13 - جابريل الموند وبجهام باول الإن، مرجع سابق ، ص.70.
- 14 - لقد أطلق " فيليب برو " على هذه الأحزاب التي تنشأ من هذا الوضع بـ " الأحزاب الاحتجاجية " وغالبا ما تكون أحزاب أقليات، بحيث تفرض نفسها في المشهد السياسي ببنائها لغة فلطة، وقطع صلاتها بمحذر مع التجمعات ذات النزعة الأغلبية، ويعتمد نشاطها على التنديد والرفض الكلي والجزئي لخرجات النظام السياسي القائم، كما أنها لا تطلع لبلوغ ممارسة السلطة على المستوى الوطني بل يحصر نشاطها على مستوى أقاليم محددة. وهي تجد كبرى لوجودها قدرتها على تحمل قضية

مجتمعية لا تستقطب إجماعاً، وبالتالي يبني الحزب هويته من القضايا المزمنة المتراكمة للتصرفية.
لتفصيل أكثر انظر:

فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت . محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات
و النشر والتوزيع، 1998)

15 - يقابل مفهوم أزمة التغلغل في المغرب العربي مفهوم " سبيا " وهي المناطق تسكنها قبائل التي
لا يستطيع المخزن الوصول إليها جمع الضرائب والريع، وللمزيد من التفصيل انظر:

- Remy Leveau, Fellah Marocain défenseur du trône (France :l'imprimerie Chirat :1985), p.29 .

16 - Bertrand Badie, « L'analyse des partis politiques en Monde Musulman la
crise des paradigmes universels », in Yves Meny (ed.), Op., Cit., pp.271-187.

17 - جروان السابق، معجم اللغات (انكليزي ، فرنسي ، عربي) (بيروت: دار السابق للنشر،
1985) ، ص 938.939

- Daalder, Hans, " Parties: Denied, Dismissed, or Redundant? ", in, Richard Gunther (ed) and other, Political Parties: Old Concepts and New Challenges (Oxford : Oxford University Press, 2002), p. 29.

18- Daalder, Hans, Op., Cit., p. 40.

19- Jean Charlot, les partis politiques (Paris: librairie Armand Colin, 1971),
p.4.

20 - لغمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة
للنشر والتوزيع، 1983)، ص 62.

21 - لقد كانت سنة 1968 السنة التي بلغت فيها الحركات الاحتجاجية ذروتها في كل من فرنسا
والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تأطراها أحزاب ذات توجه شيوعي، هذا ما دفع القيادة
السياسية الفرنسية بالتهديد باستعمال الجيش في القضاء على الأحزاب التي تقف وراء
الاحتجاجات، وهو نفس السلوك الذي انتهجه نظيرتها الأمريكية، التي قامت بقمع حزب الفهود
السود الذي كان يأطر الحركات الاحتجاجية للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد من
التفاصيل انظر:

- توم بومور، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة) وميظي نظمي (بيروت: دار الطليعة، 1986)،
ص 60.

22 - وهم قريش، بتوقيضة، بنو النظير وبعض القبائل العربية، وقد جاء القرآن الكريم بتفاصيل
هذه الغزوة في سورة الأحزاب، وهي مدنية تتكون من ثلاثة وسبعين آية. انظر:

- أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج. 3 (بيروت: دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع، 2004)، ص 1465، 1516.

23 - جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول (بيروت: دار صادر للطباعة، 1962)،
ص 308.

- 24 - عبد الباسط محمد حسن، *أصول البحث الاجتماعي*، ط11 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص ص. 175-176.
- 25 - محمد شابي، *المنهجية في التحليل السياسي* (الجزائر: دار هومة، 2002) ، ص.34.
- 26 - موريس ديفرجيه، *الأحزاب السياسية*، (ترجمة) علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط.3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص.6.
- 27 - موريس ديفرجيه، *المراجع نفسه*، ص.6.
- 28 - توم بوتمور، *مراجعة سابق*، ص.72.
- 29 - طارق الماشي، *الأحزاب السياسية* (بغداد : شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968) ، ص.77.
- 30- Jean Charlot, Op., cit., p.50.
- 31 - Ibid., p.50.
- 32 - Jean Charlot, Op., cit., p.50.
- 33- Kenneth Janda, "Comparative Political Parties: Research and Theory," in Ada W. Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline II* (Washington: American Political Science Association, 1993), p. 181.
- 34 - Vicky Randall and Lars Svasand, "Party institutionalisation in new democracies", in, *Party Politics*, vol.8, No.1, 2002, p. 17.
- 35 - أسامة غزالي حرب، *الأحزاب السياسية في العالم الثالث* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص.18.
- 36- Jocelyn A. J. Evans, "In defence of Sartori", *Party Politics*, vol.8, No.2, 2002, p. 156.
- 37 - محمد السويدی، *علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1990)، ص.89.
- 38 - Daniel Louis Seiler, *les partis politiques* (Paris : Armand Colin, 2000)pp.12-13.
- Nicholas Gane, "Max Weber as Social Theorist, Class, Status, Party", *European Journal of Social Theory*, N°.8, 2005, p. 219.
- 39 - Peter Breiner, "Translating Max Weber", *European Journal of Political Theory*, March 2002, p. 144.
- 40 - Vicky Randall and Lars Svasand, Op., cit.,p.5.
- 41 - Joseph Lapalombra and Myron Weiner, *The origin and development of political parties* (Princeton : University Press, 1966) p.6.
- 42 - Joseph Lapalombra and Myron Weiner, Op., cit., p.6.
- 43 -Mancur Olson, *The logic of collective action: Public Goods and the Theory of Groups* (United States of America : Harvard University Press,1965), p.p.14-21
44. أصبح مصطلح بريتوري لصيق بالمجتمع الذي يعرف ظاهرة تسيس القوى الاجتماعية. للمزيد من التفصيل انظر:

- صامويل هانتتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت. سمية فلوبورد (بيروت: دار السافى، 1993)، ص ص. 194-195.
- .45. صالح جواد الكاظم، الأنظمة السياسية (بغداد: جامعة بغداد، 1991)، ص.37.